راصد البرلمان (الاسبوع التاسع عشر)

2014/3/15

راصد: ثلاثاء الأزمات بين النواب والحكومة والأعيان

جدل نيابي حول آلية التصويت على الثقة بالحكومة

أزمة مرتقبة بين «الأعيان والنواب» حول مشروع قانون إعادة الهيكلة

النواب لم ينجح باقتصار كلماته على الكتل في مناقشة قضية الشهيد زعيتر

انشغل مجلس النواب في منتصف أسبوع أعماله التاسع عشر بقضية استشهاد القاضي الأردني رائد زعيتر على يد جنود الاحتلال الإسرائيلي، وعقد المجلس جلستين متتاليتين «الثلاثاء والأربعاء» لمناقشة تلك القضية التي شغلت الرأي العام الأردني بما في ذلك مجلس النواب الذي وجد نفسه يصوت للمرة الثالثة من عمره على طرد السفير الإسرائيلي من الأردن، واستدعاء السفير الأردني من إسرائيل فضلاً عن العديد من المطالب الأخرى.

إن انشغال مجلس النواب في هذه القضية دفعته بالضرورة إلى المواجهة مع الحكومة نفسها التي قدمت بيانا في مستهل مناقشات المجلس لهذه القضية أعلنت فيه عن اعتذار الاحتلال الإسرائيلي عن الحادثة وموافقة الحكومة الإسرائيلية على مشاركة أردنية في التحقيقات لكشف الملابسات الحقيقية وراء اغتيال القاضي زعيتر على المعبر الحدودي بين الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية .

لقد تحدث في جلستي المناقشة يومي الثلاثاء والأربعاء 110 نائباً وفقا لما أعلنه رئيس المجلس المهندس عاطف الطراونة، وهو عدد كبير أجمعوا كلهم على رفض جريمة اغتيال القاضي زعيتر.

وسجل المجلس عدم نجاحه في تنفيذ الاتفاق الذي توصل إليه رئيس المجلس مع رؤساء الكتل النيابية الداعي إلى الاكتفاء بكلمات تمثل الكتل النيابية في مناقشة قضية الشهيد القاضي زعيتر حيث رفض النواب هذا الإتفاق، مما يفتح الباب على مصراعيه للتساؤلات المشروعة حول أهمية الكتل النيابية ومدى نجاح مأسستها في تعديلات النظام الداخلي لمجلس النواب إذا لم تستطع الكتل نفسها فرض قراراتها على أعضائها.

وشهد المجلس أول اعتصام للمحامين الأردنيين أمامه على خلفية استشهاد القاضي زعيتر، والتقاء نقيب المحامين سمير خرفان برئيس مجلس النواب في مكتبه.

وقدم نواب مذكرتين طالب الموقعون عليهما أن تخصص جلسة الثلاثاء جلسة مناقشة عامة لمناقشة جناية اغتيال القاضي زعيتر وطرح الثقة في الحكومة في حال لم تستجب لمطالب لمجلس النواب .

لقد خلص المجلس في أعقاب جلسة المناقشة العامة لقضية اغتيال القاضي زعيتر إلى جملة من الطلبات المقدمة للحكومة وتم إمهال الحكومة مدة أسبوع للرد على تلك الطلبات البالغ عددها 9 تحت تهديد طرح الثقة بالحكومة وفقا للمذكرتين وسندا لأحكام المادة 141 من النظام الداخلي التي تنص «يحق لطالبي المناقشة العامة وغيرهم طرح الثقة بالوزارة أو بالوزراء بعد انتهاء المناقشة العامة، وذلك مع مراعاة أحكام المادة (54) من الدستور».

ويبدو واضحا ان جدلا سوف يسود جلسة الثلاثاء القادم التي ستكون موعداً لرد الحكومة على ما تضمنته مذكرتي طرح الثقة وهي أربع مطالب حصرية وتشمل طرد السفير الإسرائيلي فوراً وإعلان الحكومة عن استدعاء السفير الأردني في تل أبيب، وإعلان الحكومة رفع تنسيب لجلالة الملك بالإفراج الفوري عن احمد الدقامسة، و إعلان الحكومة طلب تحقيق دولي لضمان محاكمة عادلة.

إن الجدل المتوقع سوف ينصب حول آلية التصويت على الثقة بالحكومة فالمجلس يفترض أن يضع على جدول أعمال جلسة الثلاثاء المذكرتين فيما يتوجب على الحكومة الرد عليهما وفي حال رد رئيس الوزراء فإن رأي نيابي يقول إنه يجب أن يتم التصويت فورا في الجلسة على طرح الثقة بالحكومة على قاعدة أن الحكومة ردت على المذكرتين ولا يجوز لها طلب تأجيل التصويت على الثقة فيما يقول رأي ثان أن الحكومة عندما ترد على المذكرتين لها الحق بموجب الفقرة الثانية من المادة 53 من الدستور، التي تنص على أنه «يؤجل الاقتراع على الثقة لمرة واحدة لا تتجاوز مدتها عشرة أيام إذا طلب ذلك الوزير المختص أو هيئة الوزارة ولا يحل المجلس خلال هذه المدة»، ووفق هذا الرأي فان مهلة الأيام العشرة حق دستوري للحكومة، لا يجوز للنظام الداخلي التعدي عليها.

وأمام هذه الأزمة التي سيشهدها يوم الثلاثاء القادم بين النواب والحكومة فإن أزمة أخرى يشهدها يوم الثلاثاء أيضا ولكن بين جناحي مجلس الأمة «الأعيان والنواب» حيث من المتوقع أن تعقد جلسة مشتركة صباح ذلك اليوم وعلى جدول أعمال فقط مشروع قانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية، حيث كان الأعيان اصر لدى مناقشتهم

القانون الابقاء على هيئة التأمين وديوان المظالم، مخالفين بذلك قرار مجلس النواب الذي الغاهما والحق حقوق وموجودات هيئة التأمين الى وزارة الصناعة والتجارة ، فيما آلت حقوق ديوان المظالم وموجوداته الى هيئة مكافحة الفساد بحسب تعديلات النواب.

وكان مجلس الاعيان ارجأ مناقشة مشروع قانون اعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية المعاد من مجلس النواب الى حين صدور قرار من المحكمة الدستورية على سؤال الأعيان المتعلق بجواز إلغاء نص أو أكثر في قانون مؤقت بموجب قانون دائم علماً بأن القانون المؤقت معروض على مجلس الأمة ولم يدرس بعد وما زال معمولاً به، الامر الذي اجازته المحكمة الدستورية في قرارها التفسيري رقم 11 لسنة 2013.

إن التوقعات بوجود ازمة نيابية مع الاعيان يأتي كاستنتاج بعد ان ظهرت مواقف معلنة في مجلس النواب بعدم الموافقة على عقد أية جلسة مشتركة بين النواب والأعيان إلا بعد صدور قرار المحكمة الدستورية حول تفسير الفقرة «3» من المادة 89 ، والمادة 92 المتعلقة بالتصويت بأغلبية ثلثي المجلسين في الجلسة المشتركة، أو إتخاذ قرار من المجلس بعدم حضور أي من الجلسات المشتركة إلا بعد صدور قرار المحكمة الدستورية أو المطالبة بتعديل المادة 92 من الدستور لوضع حد لمجلس الأعيان في بسط سلطته على النواب.

وهذه المواقف التي يعبر عنها عدد كبير من النواب تكشف عن المدى الذي وصلت إليه العلاقة بين غرفتي السلطة التشريعية»الأعيان والنواب»، والتي أصبحت تخضع للشعور بعدم ثقة النواب بالأعيان، وهي مشكلة لها تبعات خطيرة على جلسة الثلاثاء المشتركة.

في السياق فإن المجلس لم يستطع السير في مناقشة التشريعات المعروضة أمامه المتعلقة باستكمال مناقشة قانون الزراعة، وهو ما دفع برئيس المجلس المهندس عاطف الطراونة الإصرار على عقد جلسة اليوم الأحد من اجل استكمال مناقشة القانون وتخصيصها بالكامل للجانب التشريعي.

وشهد المجلس في أسبوع أعماله التاسع عشر تحويل ملف مياهنا الى النائب العام بقرار من مجلس النواب والذي كان موضوع استجواب النائب زكريا الشيخ لوزير المياه كما شهد قيام النائب هايل ودعان الدعجة إحالة قضية المدرج الشمالي في المطار إلى النائب العام وبذلك يكون عدد القضايا التي أحالها نواب إلى النائب العام قضيتين.

وشهد مطلع الأسبوع بدء اللجنة القانونية التحقيق في جلسات مغلقة في قضية بيع اراضي في منطقة البحر الميت المحالة اليها من قبل مجلس النواب .

وكان «راصد» قد دعا في بيانه الاسبوع الماضي اللجنة القانونية البدء بالتحقيق في ملف القضية التي حظيت باهتمام الرأي العام الأردني.

ومع الأجواء التي رافقت انشغال المجلس بقضية اغتيال القاضي زعيتر فإن اللجان البرلمانية واصلت نشاطاتها واجتماعاتها اليومية، فقد عقدت لجنة النزاهة والشفافية وتقصي الحقائق اجتماعين في هذا الأسبوع ناقشت في الإجتماع الأول شكوى جمعية وكلاء السياحة والسفر المحالة من رئيس مجلس النواب إليها، وأوصت بالإسراع بإصدار الأنظمة الخاصة المتعلقة بجمعيات وكلاء السياحة وان تقوم الوزارة بالتعامل مع جمعيات وكلاء السياحة فقط بالإضافة إلى تفعيل دور تلك الجمعيات وتعزيز نشاطاتها .

واستمعت اللجنة في اجتماعها الثاني إلى شرح قدمه رئيس مجلس أمناء الجامعة الملكية للعلوم الطبية ورئيس الجامعة وأعضاء من مجلس الإدارة حول الإشكالية الحاصلة ما بين وزارة التعليم العالي والجامعة حول بموضوع الاعتماد العام والاعتماد الخاص.

وعقدت لجنة النظام والسلوك النيابية اجتماعا واحدا هذا الأسبوع واصلت فيه مناقشة مدونة السلوك النيابية، وقررت اللجنة عرض مسودة المدونة على الكتل البرلمانية بهدف الأخذ بآرائهم و مقترحاتهم حول بنودها وموادها للخروج بصيغه توافقيه قبل عرضها على المجلس.

وعقدت لجنة العمل والتنمية الاجتماعية النيابية اجتماعا واحدا هذا الأسبوع ناقشت فيه موضوعي إنهاء خدمات 54 موظف في مؤسسه الموانئ، وموضوع متقاعدي مؤسسه الموانئ (الخدمة المدنية).

وعقدت لجنة السياحة والآثار ثلاثة اجتماعات هذا الأسبوع ناقشت فيه مطالب الأدلاء السياحيين في جرش الذين يطالبون برفع مياوماتهم من 20 دينار الى 30 دينار، وناقشت في الإجتماع الثاني التوصيات التي قدمتها اللجنة المشتركة (السياحة والآثار النيابية ووزارات الصحة والعمل والسياحة) بخصوص تراخيص تقديم الأرجيلة في المرافق

المصنفة وغير المصنفة سياحيا، وعقدت اجتماعا ثالثا ناقشت فيه ملاحظات واقتراحات وشكاوي عدد من أصحاب محلات بيع القهوة السائلة بحضور مدير لجنة الإعلانات والمهن في أمانة عمان علي الحديدي.

وعقدت اللجنة النيابية المشتركه (القانونية والإدارية) اجتماعا واحدا هذا الأسبوع ناقشت فيه مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة 2013 المعاد من مجلس الاعيان.

وأصدرت لجنة فلسطين النيابية بيانا أدانت فيه إغتيال القاضي رائد زعيتر، كما التقت بمستشار ديوان الرئاسة الفلسطيني لشؤون القدس المحامي أحمد الرويضي اطلعت خلاله على الإجراءات التى تقوم بها سلطات الاحتلال الصهيوني من ممارسات لتهويد القدس والمقدسات.

وعقدت اللجنة القانونية هذا الأسبوع عدة اجتماعات ناقشت مشروع قانون التقاعد المدني والنقاط الخلافية مابين مجلس النواب والأعيان المتعلقة في عدد من مواد مشروع القانون وبيان اذا ما كانت خدمات الموظف السابقة والخاضع الى تقاعد الضمان الاجتماعى تعتبر (مدة خدمة) لغايات هذا القانون.

كما عقدت اجتماعا بحضور قاضي القضاة امام الحضره الهاشمية الدكتور أحمد هليل مدير عام المحاكم الشرعية القاضي عصام عربيات والقاضي اشرف العمري لمناقشة القانون المؤقت رقم (36) لسنة (2010) قانون الاحوال الشخصية.

والتقت لجنة الشؤون الخارجية وجمعية الصداقة البرلمانية الأردنية الإيطالية مع السفير الايطالي باتريزو فوندي لبحث العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل الارتقاء بها على الصعد كافة اضافة الى العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وعقدت لجنة الطاقة النيابية اجتماعا واحدا هذا الأسبوع واصلت فيه مناقشة اتفاقية التنقيب عن البترول في منطقة البحر الميت ووادي عربة بحضور مدير عام سلطة المصادر الطبيعية المهندس موسى الزيود ومدير شركة كوريا جلوبل كوربوريشن ومختصين من شركة (ا ن جي اويل) الذراع التنفيذي لها.

واطلعت لجنة الرياضة والشباب النيابية برئاسة النائب علي بني عطا من مدير مبادرة هيئة شباب كلنا الاردن صائب الحسن على محاور عمل الهيئة ورؤيتها واهدافها وانجازاتها اضافة الى التحديات والعقبات التي تواجهها .

وأصدرت كتلة الاصلاح النيابية بيانا أعلنت فيه تبنيها مشروع تعديلات لتنظيم قانون التدخين والأراجيل في الاماكن العامة.

وتوافقت أعضاء ملتقى البرلمانيات الأردنيات هذا الأسبوع على اختيار أعضاء المكتب التنفيذي للملتقى بعد انتهاء مدة المكتب السابق حسب نظامه الداخلي ودون اللجوء للانتخاب كل من تمام الرياطي المنسقة العامة، وآمنه الغراغير مقررة، وفاطمة أبو عبطه ناطقة إعلامية، وحضر الاجتماع 11 نائب من أصل 17 عضو في الملتقى.

وأصدر راصد يوم الأربعاء الموافق (2014/3/19) وهو اليوم الذي تلا تصويت النواب على الثقة بالحكومة، تقريراً أظهر فيه أن عدد مانحي الثقة للحكومة (80) نائباً في حين أن بيانات مجلس النواب قالت أن عددهم (81) نائباً. وتالياً نص التقرير.

برنامج مراقبة الانتخابات وأداء المجالس المنتخبة- «راصد» مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني تقرير حول التصويت النيابي على الثقة بالحكومة 2014/3/19

نتائج تصويت الثقة الصادرة عن المجلس غير دقيقة

أخطاء احصاء الأصوات واعلان النتائج تشوه حقائق الأداء النيابي

تكرار أخطاء العد تظلم النائب وتشوه وعي الناخبين.

ستة نواب من أصل الـ(22) الموقعين على مطالب الرد الأردني على مقتل زعيتر تراجعوا عن حجب الثقة

تابع فريق «راصد» من خلال مراقبيه في مجلس النواب الأردني تتطورات المشهد النيابي أثر تقديم مطالب من (22) نائباً لطرح الثقة بحكومة الدكتور عبدالله النسور بعد انتهاء الفترة التي أمهلها النواب لتلبية مجموعة من المطالب المتعلقة بالرد الرسمي على مقتل القاضي الأردني رائد زعيتر.

وقد أفضت نتائج التصويت الذي تم في جلسة الثلاثاء إلى فوز الحكومة بثقة النواب بأغلبية (80) نائباً، وحجب (30) نائباً للثقة في الوقت الذي امتنع به (20) نائباً عن التصويت بينما تغيب عن حضور التصويت (19) نائباً.

وهي أرقام مخالفة لما أورده مجلس النواب بعد انتهاء الجلسة، الأمر الذي قد لا يغير من نتيجة التصويت، إلا أنه يشير بشكل مباشر إلى الخلل في آلية عد الأصوات لدى مجلس النواب، الأمر الذي نوه له «راصد» إثر الخلل الذي اعترى الأرقام الصادرة عن الأمانة العامة للمجلس حول التصويت على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2014 مؤخراً.

قد يبدو هذا الأمر ثانوياً بمضمونه التقني، اذ أن الحالتين سابقتي الذكر اللتين عمل فريق «راصد» على تتبعهما لم تؤثرا على النتيجة النهائية للتصويت وبالتالي على مخرج الأداء، إلا أن القلق ينبع من تشويه تلك الأخطاء لحقائق العمل النيابي، وخاصة على الصعيد الفردي، وبالتالي تشويه الوعي الانتخابي، حيث أن الناخبين في كل دائرة من الدوائر ينتظرون من الأمانة العامة معلومات التصويت لممثليهم لقياس مدى تناغم مواقفهم الشخصية مع أداء نوابهم في البرلمان، وبذلك فإن أي خطأ متعمد أو غير متعمد في الإحصاء أو الاعلان الرسمي لمواقف النواب يؤدي إلى إيهام الناخب بأداء تمثيلي مخالف للواقع لنائبه، وفي ذلك يقع ظلم مباشر على كل من الناخب والنائب، بالإضافة إلى المساس بمصداقية وكفاءة الأمانة العامة للمجلس في إحصاء واعلان نتائج التصويت النيابي.

كما عمل فريق «راصد» على تتبع مدى انسجام السلوك التصويتي للنواب الموقعين على المذكرة التي تضمنت المطالب النيابية التي لم تحققها الحكومة بانتهاء المهلة الممنوحة من قبل النواب، حيث أفضت نتائج التحليل إلى أن (6) نواب من أصل الـ(22) الموقعين قد منحو الثقة، بينما امتنع نائب واحد عن التصويت، وتغيب منهم عن الحضور نائب واحد، بينما حجب (14) نائبا.

وبالنسبة للسلوك التصويتي للنواب بحسب الكتل النيابية فقد أظهرت نتائج التحليل أن كتلة (حزب الاتحاد الوطني) التي يترأسها النائب محمد الخشمان هي الكتلة الأكثر منحاً للثقة بنسبة (81%) من مجموع أعضائها، بينما كانت كتلة النهضة التي يترأسها النائب أمجد المجالي الأكثر حجباً للثقة بما نسبته (41%) من مجموع أعضائها، كما وقد كانت أعلى نسب الامتناع عن التصويت من نصيب كتلة وطن التي يترأسها النائب خالد البكار بنسبة (22%)، بينما كانت نسبة التغيب عن حضور التصويت الأعلى عند كتلة جبهة العمل الوطني التي يترأسها النائب عبد الهادي المجالي بنسبة (24%) من مجموع أعضائها. وبالرجوع إلى منح الثقة الأولى لحكومة الدكتور عبدالله النسور نلاحظ أن نسبة من حجب الثقة كانت 44% من مجموع الحضور، فيما كانت نسبة من حجب الثقة في المرة الثانية 23%..

النواب الذين منحوا الثقة

احمد الجالودي	موسى أبو سويلم	نضال الحياري	اكريم العوضات	مفلح الرحيمي
هيثم أبو خديجة	نصار القيسي	محمد العبادي	يوسف أبو هويدي	كمال الزغول
رائد الكوز	سليم البطاينة	جمال قمو	ميرزا بولاد	رضا حداد
عشا الدوايمةمحمد	محمد الردايدة	شادي العدوان	موسى الخلايلة	محمد الفريحات
عبد المحسيري	قاسم بني هاني	محمد العلاقمة	وصفي الزيود	محمد البدري
أمجد المسلماني	عبدالمنعم العودات	موفق الضمور	نايف الخزاعلة	حابس الشبيب
عامر البشير	محمد الخصاونة	طه الشرفاء	محمد الشديفات	ضيف الله الخالدي
عبدالرحيم القاعي	جميل النمري	فارس الهلسة	ابراهيم العطيوي	سليمان الزبن
احمد الصفدي	محمد الشرمان	مفلح العشيبات	محمد القطاطشة	ثامر الفايز
عاطف قعوار	عبدالكريم الدرايسة	عوض كريشان	عدنان أبو ركبة	حديثة الخريشة
أحمد الهميسات	باسل الملكاوي	بدر الطورة	مصطفى الحمارنة	محمد الحجايا
ضيف لله السعيدين	محمد الخشمان	سمير عرابي	عبدالله الخوالدة	سعد الزوايدة
نعايم العجارمة	مجحم الصقور	محمد العمرو	ريم أبو دلبوح	هيثم العبادي
فاطمة أبو عبطة	علي العزازمة	معتز أبو رمان	شاهة العمارين	عبدالهادي المحارمة
امنه الغراغير	محمد الزبون	حازم قشوع	هايل الدعجة	مصطفى العماوي
حمدية الحمايدة	فيصل الأعور	عاطف الطراونة	ضرار الداوود	منير الزوايدة

النواب الذين حجبوا الثقة

يحيى السعود	محمود الخرابشة	محمد السعودي	ولى الحروب	مصطفى شنيكات
عساف الشوبكي	بسام المناصير	تمام الرياطي	زكريا الشيخ	رائد الخلايلة
عبدالجليل العبادي	مصطفى ياغي	ميسر السريدة	عبدالمجيد الأقطش	محمد الرياطي
عدنان السواعير	مصطفى الرواشدة	هند الفايز	أمجد المجالي	خميس عطية
عبدالله العبيدات	طارق خوري	محمد الحاج	حسن العبيدات	خالد الحياري
ياسين بني ياسين	علي السنيد	باسل العلاونة	عبدالكريم الدغمي	ابراهيم الشحاحدة

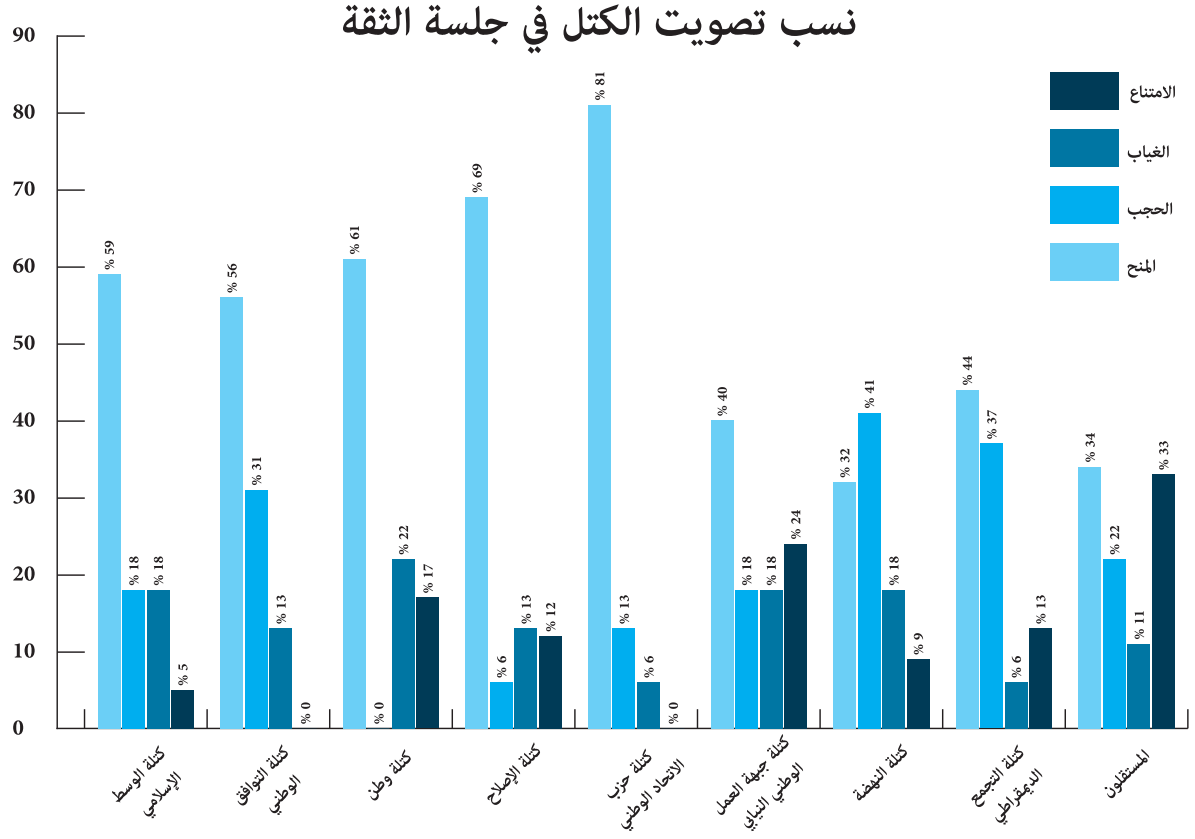
النواب الذين امتنعوا عن التصويت

حسني الشياب	محمد الحجوج	نجاح العزة	علي بني عطا
رائد الحجازين	زيد الشوابكة	خلود الخطاطبة	سعد السرور
بسام البطوش	خير ابو صعيليك	احمد الرقيبات	حمزة أخو رشيدة
نايف الليمون	خالد البكار	محمد هديب	سعد البلوي
امجد ال خطاب	فاتن خليفات	وفاء بني مصطفى	عدنان الفرجات

النواب الذين تغيبوا عن التصويت

يوسف القرنة	مداللة الطراونة	فلك الجمعاني	محمد البرايسة
مريم اللوزي	علي الخلايلة	عبدالهادي المجالي	محمود مهيدات
تامر بينو	محمد الظهراوي	مازن الضلاعين	اعطيوي المجالي
خير الدين هاكوز	مفلح الخزاعلة	خليل عطية	انصاف الخوالدة
سمير عويس	ردينة العطي	فواز الزعبي	

نسب تصويت الكتل في جلسة الثقة



الرقم	اسم النائب الموقع على المطالب	التصويت على الثقة
1	محمد الرياطي	حجب
2	ولى الحروب	حجب
3	عبدالهادي المحارمة	منح الثقة
4	محمد الحجوج	امتناع
5	عساف الشوبكي	حجب
6	عدنان السواعير	حجب
7	خميس عطية	حجب
8	بسام المناصير	حجب
9	عبدالجليل الزيود العبادي	حجب
10	محمد العبادي	منح الثقة
11	ياسين بني ياسين	حجب
12	نضال الحياري	منح الثقة
13	سمير عويس	غياب
14	خالد الحياري	حجب
15	عبدالكريم الدغمي	حجب
16	امجد المجالي	حجب
17	طارق خوري	حجب
18	محمود الخرابشة	حجب
19	عبد المحسيري	منح الثقة
20	مصطفى ياغي	حجب
21	مصطفى عماوي	منح الثقة
22	باسل ملكاوي	منح الثقة